

## العلاقات العراقية الإيرانية في ضوء التأثير الأمريكي

### Iraqi-Iranian relations in light of American influence

زينب صراوة عبادي \* الجامعة العراقية

[Zainab.s.ibadi@aliraqia.edu.iq](mailto:Zainab.s.ibadi@aliraqia.edu.iq)

تاريخ إرسال المقال: 2026/05/03 تاريخ قبول المقال: 2026/05/22 تاريخ نشر المقال: 2026/05/31

#### ملخص:

يحلل هذا البحث العلاقات العراقية-الإيرانية من منظور التأثير الأمريكي بوصفه محددًا بنيويًا لمسار النفوذ والسيادة في العراق منذ 2003. يوظف الدراسة منهجًا وصفيًا-تحليليًا وسيناريوهات استشرافية لقراءة البعدين السياسي-الأمني والاقتصادي-الاستراتيجي، مع تتبع انعكاسات التقارب السعودي-الإيراني ومآلات الاتفاق النووي. تخلص النتائج إلى أنّ العراق بات ساحة تنافس بين مشروع أمريكي يركز إلى الوجود العسكري والضغط المالي، ومشروع إيراني يقوم على الأحزاب والفصائل وشبكات الاعتماد الاقتصادي، وأن ملفي الطاقة والتجارة يشكّلان نقاط تبعية مزدوجة. كما تؤكد أن التحولات الإقليمية تفتح فرص تهدئة واستثمار، لكنها قد تعيد إنتاج أنماط تنافس جديدة. ويوصي البحث بتنوع مصادر الطاقة، وتعزيز الامتثال المالي، وتقوية مؤسسات الأمن الرسمية، واعتماد سياسة خارجية متوازنة تحوّل العراق من ساحة صراع إلى جسر تواصل إقليمي.

**الكلمات المفتاحية:** البعد الأمني، التحولات الإقليمية، النفوذ السياسي، البعد العسكري، الضغط المالي.

#### Abstract:

This study analyzes Iraqi-Iranian relations through the lens of U.S. influence as a structural determinant of power and sovereignty in Iraq since 2003. It employs a descriptive-analytical approach and forward-looking scenarios to examine the political-security and economic-strategic dimensions, while tracing the effects of Saudi-Iranian rapprochement and the fate of the nuclear deal. The findings indicate that Iraq has become an arena of competition between a U.S. project anchored in military presence and financial pressure, and an Iranian project built on parties, armed factions, and economic interdependence—with energy and trade forming points of dual dependency. Regional shifts open windows for de-escalation and investment, yet may also reproduce new patterns of rivalry. The study recommends diversifying energy sources, strengthening financial compliance, consolidating state security institutions, and adopting a balanced foreign policy that transforms Iraq from a battleground into a regional bridge.

**Keywords:** security dimension, regional transformations, political influence, military dimension, financial pressures.

#### المقدمة:

تبدو العلاقات العراقية-الإيرانية، حين تُقرأ عبر عدسة التأثير الأمريكي، أشبه بفسيفساءٍ معقدة تتداخل فيها السيادة والأمن والاقتصاد. فالعراق، بما يملكه من موقع جيوسياسي وثروات هائلة وتحديات مؤسسية، تحوّل

\* المؤلف المُرسَل

إلى مساحة اختبارٍ مستمرة لتوازناتٍ إقليمية ودولية متبدّلة. تتقدم إيران إلى الداخل العراقي بأدواتٍ سياسية واقتصادية وأمنية متشابكة، فيما تُبقي الولايات المتحدة حضورها العسكري والمالي والدبلوماسي كقوة «مُوازنة» ترسم حدود النفوذ وتعيد توزيع الكُلف والفوائد. وبين هذين القطبين، يجهد القرار العراقي لإنتاج مساحة مناورة وطنية، لكنّ شبكة الاعتمادات المتبادلة (الطاقة والتجارة والأمن) تجعل كل اختيارٍ داخلي محكوماً بسياقاتٍ خارجية كثيفة. انطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تقديم قراءةٍ تفسيرية تجمع بين التحليل البنوي للبيئة الإقليمية ومقتضيات الواقعية السياسية لصانع القرار، بغرض بلورة فهمٍ أدق لمسارات العلاقة العراقية-الإيرانية وحدود تطويعها في ظل المتغير الأمريكي.

### أولاً: أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يقدم إطاراً تفسيرياً لفهم أحد أعقد ملفات الشرق الأوسط المعاصر، وهو ملف العلاقات العراقية-الإيرانية في ضوء التأثير الأمريكي. فهذه العلاقة لم تعد محكومة باعتبارات الجوار الجغرافي أو المصالح المشتركة فقط، بل أضحت مرهونة بميزان القوى الدولي والإقليمي الذي تمثل فيه الولايات المتحدة الطرف الأكثر تأثيراً في ضبط حدود النفوذ الإيراني داخل العراق. من هنا، فإن دراسة هذا الموضوع تكتسب بعداً مزدوجاً: فمن ناحية تتيح إضاءة كيفية تشكّل القرار العراقي بين حاجاته الداخلية وضغوط الخارج، ومن ناحية أخرى تسهم في تقديم قراءة استراتيجية تهتم صانع القرار والباحث على حد سواء، خصوصاً في ظل تعدّد ملفات الطاقة والتجارة والأمن، وما يرافقها من انعكاسات مباشرة على استقرار الدولة العراقية وسيادتها.

### ثانياً: إشكالية البحث

إلى أي مدى يمارس التأثير الأمريكي دور «المُحدّد الحاكم» لمسار العلاقات العراقية-الإيرانية؟ وما إمكانات العراق الواقعية لصياغة توازن يمنع هيمنة طرفٍ واحد في ظل تحولاتٍ إقليمية (تقارب سعودي-إيراني) ودولية (الملف النووي، تبدّل أولويات واشنطن)؟

### ثالثاً: منهجية البحث

يعتمد البحث منهجاً وصفيّاً-تحليلياً يقوم على الجمع بين قراءة الوقائع القائمة ورصد التحولات، وبين تحليل السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقة في ظل المتغير الأمريكي. ويرتكز على مقارنة نسقية متعددة المستويات، تدمج بين البنية الداخلية للنظام السياسي العراقي وأدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين، مع التركيز على الأدوات التي تستخدمها كل من واشنطن وطهران في إدارة نفوذها داخل العراق، سواء عبر الضغوط الاقتصادية أو الترتيبات الأمنية أو التحالفات السياسية.

### رابعاً: هيكلية البحث

**المبحث الأول:** التأثير الأمريكي في تشكيل ملامح العلاقات العراقية الإيرانية.

**المبحث الثاني:** مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية

### المبحث الأول: التأثير الأمريكي في تشكيل ملامح العلاقات العراقية الإيرانية

يشكل التأثير الأمريكي أحد أبرز العوامل المحددة للعلاقات العراقية - الإيرانية منذ عام 2003، إذ لم يعد بالإمكان دراسة طبيعة هذه العلاقات بمعزل عن الدور الأمريكي المباشر وغير المباشر في صياغة ملامحها. فواشنطن، عبر وجودها العسكري والسياسي والاقتصادي في العراق، أصبحت طرفاً فاعلاً يوازن أو يقيّد النفوذ الإيراني المتنامي، ما جعل العراق ساحة رئيسية للتجاذب بين مشروعين متناقضين: الأول أمريكي يسعى إلى تكريس حضور غربي-عربي في المنطقة، والثاني إيراني يستهدف توسيع دائرة النفوذ وجعل العراق عمقاً استراتيجياً لمشروعها الإقليمي. وفي هذا السياق، تتجلى ملامح الصراع في أبعاد سياسية وأمنية واضحة، من خلال تنافس النفوذ داخل مؤسسات الدولة وصعود الفصائل المسلحة، كما تمتد إلى أبعاد اقتصادية واستراتيجية تتعلق بالطاقة والتبادل التجاري والموقع الجيوسياسي للعراق<sup>(1)</sup>. ومن ثم، فإن دراسة هذا المبحث تتيح فهم كيف ساهم التدخل الأمريكي في إعادة تشكيل التوازنات العراقية - الإيرانية، وأدخل البلاد في معادلة إقليمية ودولية معقدة تتجاوز حدود العلاقات الثنائية التقليدية.

#### المطلب الأول: البعد السياسي والأمني

يشكل العراق اليوم إحدى أكثر الساحات حساسية في الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث تتقاطع مصالحهما بشكل مباشر، وتجعل من العراق مسرحاً مفتوحاً لإدارة التنافس والنفوذ عبر أدوات سياسية وأمنية معقدة. فمنذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003، دخل العراق مرحلة جديدة اتسمت بغياب الاستقرار الداخلي، وبروز أدوار خارجية متشابكة جعلت من قراره السيادي مرهوناً إلى حد بعيد بميزان القوى بين واشنطن وطهران.

#### أولاً: العراق كساحة صراع بين النفوذ السياسي الإيراني والوجود العسكري الأمريكي

إن الموقع الجغرافي للعراق لم يكن يوماً مجرد تفصيل ثانوي في معادلات السياسة الإقليمية، بل شكّل على الدوام محوراً استراتيجياً مهماً بفعل موقعه الرابط بين الخليج العربي وبلاد الشام، وإشرافه على طرق التجارة والطاقة، فضلاً عن امتلاكه احتياطات نفطية ضخمة. هذا الموقع جعله مجاًلاً مفتوحاً لنقاط المصالح الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها المصالح الأمريكية والإيرانية التي ترى كل منهما في العراق فرصة لا يمكن التفریط بها.<sup>(2)</sup>

منذ عام 2003، ومع إسقاط نظام صدام حسين، تحوّل العراق إلى ساحة مواجهة مباشرة بين مشروعين متناقضين: المشروع الأمريكي الهادف إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق رؤية تقوم على نشر أنماط ديمقراطية موالية لواشنطن وحلفائها، والمشروع الإيراني الساعي إلى توسيع ما يُعرف بـ"محور المقاومة" وجعل العراق جزءاً من عمقه الاستراتيجي الممتد من طهران وصولاً إلى البحر المتوسط.

فالولايات المتحدة اعتبرت أن وجودها العسكري المباشر في العراق ليس فقط ضرورة لحماية مصالحها، بل أيضاً وسيلة لإعادة ضبط التوازن الإقليمي بما يقلل من نفوذ إيران المتصاعد. وقد عززت واشنطن وجودها

عبر قواعد عسكرية وقوات منتشرة في مواقع مختلفة، معتمدة على غطاء قانوني يتمثل في "التعاون الأمني" و"مكافحة الإرهاب". أما إيران فقد وجدت في انهيار النظام السابق وانفتاح الساحة العراقية فرصة غير مسبوقة للتمدد السياسي والاجتماعي، من خلال دعم القوى الشيعية الصاعدة وبناء شبكات ولاء داخل مؤسسات الدولة والمجتمع على حد سواء.<sup>(3)</sup>

هذا التناقض البنيوي جعل العراق أشبه بساحة اختبار لإرادة الطرفين؛ فكلما حاولت الولايات المتحدة ترسيخ نفوذها عبر دعم حكومات أو تيارات سياسية معينة، تدخلت إيران لتعزيز أذرعها داخل البرلمان والحكومة، والعكس صحيح. وهكذا تحولت مؤسسات الدولة العراقية إلى ميدان لتبادل النفوذ، مما أضعف استقلالية القرار الوطني، وأدخل البلاد في دوامة من التوازنات الهشة التي غالباً ما كانت تُبنى على حساب المصلحة الوطنية.

إلى جانب ذلك، فإن وجود قوات أمريكية داخل العراق جعل من أراضيه ساحة مفتوحة للاحتكاك العسكري غير المباشر مع إيران. فطهران ترى في هذا الوجود تهديداً لأمنها القومي ومحاولة لتطويقها استراتيجياً، بينما تعتبر واشنطن أن انسحابها الكامل يعني ترك الساحة خالصة لإيران، وهو ما يتعارض مع أهدافها في المنطقة. هذا التناقض عمق من الطابع الصراعى للعراق، وجعل مستقبل استقراره الداخلي مرهوناً بمستوى التقاهم أو التصادم بين هذين الفاعلين الدوليين.

ومن ثم، يمكن القول إن العراق لم يعد مجرد دولة مستقلة تسعى لإعادة بناء مؤسساتها بعد عقود من الحروب والعقوبات، بل أصبح حلبة تنافس محمومة بين مشروعين متعارضين، ما انعكس بشكل مباشر على استقراره السياسي وأمنه الداخلي. فكلما اشتد الصراع بين واشنطن وطهران، ارتفعت حدة الأزمات العراقية، سواء على مستوى تشكيل الحكومات أو في قضايا الأمن والسيادة.

### ثانياً: دور الأحزاب والفصائل المسلحة الموالية لطهران مقابل ضغوط واشنطن

منذ سقوط نظام صدام حسين، برز الدور الإيراني في المشهد العراقي عبر بوابة الأحزاب السياسية الشيعية التي تمتلك امتدادات تاريخية وفكرية في إيران. فقد وجدت طهران في الفراغ السياسي والأمني بعد 2003 فرصة لتثبيت نفوذها من خلال دعم هذه القوى، ليس فقط مادياً عبر التمويل، بل أيضاً سياسياً عبر توفير الغطاء الإقليمي والدولي لها، وعسكرياً عبر التدريب والتسليح. ومع مرور الوقت، تحولت هذه الأحزاب من مجرد فاعلين محليين إلى قوى حاكمة تشارك بشكل مباشر في صياغة القرارات الاستراتيجية للدولة العراقية، بل وأحياناً تعكس الموقف الإيراني أكثر مما تعكس المصلحة الوطنية العراقية.<sup>(4)</sup>

لكن النفوذ الإيراني لم يتوقف عند الأطر السياسية، بل امتد إلى البعد العسكري - الأمني، وهو البعد الأكثر حساسية في العلاقة الثلاثية بين العراق وإيران والولايات المتحدة. فطهران تبنت منذ وقت مبكر سياسة "القوة بالوكالة"، عبر تأسيس أو رعاية فصائل مسلحة تحمل شعارات المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي. هذه الفصائل اندمجت لاحقاً ضمن هيئة "الحشد الشعبي" بعد فتوى المرجعية الدينية عام 2014 للتصدي لتنظيم

داعش. وهنا برز الدور المزدوج لهذه التشكيلات: فمن جهة مثلت قوة فاعلة ساهمت في صدّ تمدد داعش وحماية المدن العراقية، لكنها من جهة أخرى تحولت إلى أداة نفوذ إيرانية داخل البنية الأمنية العراقية، يصعب على الحكومة السيطرة عليها بشكل كامل.<sup>(5)</sup>

ارتباط هذه الفصائل بالحرس الثوري الإيراني لم يكن سرّاً، بل كان عنصراً معلناً في خطابها السياسي والعقائدي، حيث تبنت خطاب "محور المقاومة" الذي يمتد من طهران مروراً ببغداد ودمشق وصولاً إلى بيروت وغزة. هذا الارتباط جعلها في كثير من الأحيان تتحرك خارج نطاق الدولة العراقية، بل وأحياناً ضد توجهات الحكومة، خصوصاً فيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي. إذ مثلت هذه الفصائل أداة ضغط أساسية بيد طهران لمواجهة واشنطن، عبر استهداف القواعد العسكرية الأمريكية أو شن هجمات صاروخية وطائرات مسيرة على مصالحها داخل العراق، وهو ما جعلها عنصراً محورياً في معادلة الصراع الإقليمي. في المقابل، لم تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي أمام هذا التمدد الإيراني. فقد اعتمدت واشنطن استراتيجية قائمة على الضغوط المتعددة المستويات. فمن الناحية السياسية، سعت إلى تعزيز حضور القوى الوطنية العراقية التي تتبنى خطاباً أقل انحيازاً لطهران وأكثر قرباً من الرؤية الأمريكية. ومن الناحية الأمنية، صنفت عدداً من الفصائل المسلحة كـ"منظمات إرهابية" مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، بهدف عزلها دولياً وتجفيف مواردها. أما اقتصادياً، فقد فرضت عقوبات على شخصيات سياسية وقادة عسكريين مقربين من إيران، وأدرجت كيانات مالية عراقية على لوائح العقوبات بتهمة تسهيل التحويلات المالية للحرس الثوري الإيراني.<sup>(6)</sup>

ولم تقتصر هذه الضغوط على الإجراءات الرسمية فحسب، بل رافقتها تحركات دبلوماسية لإقناع الحكومة العراقية بضرورة تقليص دور هذه الفصائل وحصر السلاح بيد الدولة. غير أن الواقع العراقي المعقد، وضعف مؤسسات الدولة، وتغلغل هذه القوى في البرلمان والحكومة، جعل من الصعب تحقيق توازن فعلي لصالح واشنطن. بل إن كثيراً من محاولات الولايات المتحدة باءت بالفشل بسبب قدرة طهران على تحريك أدواتها الداخلية لتعطيل أي مسار إصلاح يحد من نفوذها.

إن هذه المواجهة المستمرة بين النفوذ الإيراني المتمثل بالأحزاب والفصائل، والضغوط الأمريكية الرامية إلى تقليصه، جعلت من الساحة العراقية مسرحاً لصراع طويل الأمد، لا ينحصر في إطار سياسي داخلي، بل يتجاوز إلى أبعاد إقليمية ودولية. فكل خطوة تخطوها واشنطن في اتجاه إضعاف طهران داخل العراق، تقابلها خطوات معاكسة من قبل إيران عبر أدواتها المحلية. والنتيجة أن العراق ظل رهينة هذا التجاذب، عاجزاً عن بناء مشروع وطني مستقل قادر على النهوض بعيداً عن تأثير هذين الفاعلين المتناقضين.

### ثالثاً: المواجهة غير المباشرة بين إيران وأمريكا على الأرض العراقية

لم يعد الصراع بين الولايات المتحدة وإيران مقتصرًا على التصريحات السياسية أو الضغوط الاقتصادية المتبادلة، بل اتخذ العراق طابع "الجبهة الصامتة" التي تُدار عبرها المواجهة بين الطرفين بوسائل غير

مباشرة. فواشنطن، التي بررت وجودها العسكري في العراق تحت عنوان "مكافحة الإرهاب" ودعم القوات العراقية في مواجهة تنظيم داعش، أبقت قواعد عسكرية ونقاط انتشار تمثل في جوهرها ضمانة لحماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وفي الوقت ذاته أداة ضغط لمنع إيران من السيطرة الكاملة على القرار العراقي.

في المقابل، نظرت طهران إلى هذا الوجود العسكري الأمريكي بوصفه تهديدًا مزدوجًا: فمن ناحية يشكل خطرًا مباشرًا على أمنها القومي في ظل انتشار قواعد أمريكية قرب حدودها، ومن ناحية أخرى يُعتبر حبر عثره أمام مشروعها الهادف إلى تعزيز "محور المقاومة" الممتد من إيران عبر العراق وسوريا وصولاً إلى لبنان. ومن هذا المنطلق، وظفت طهران نفوذها داخل العراق، ولا سيما عبر الفصائل المسلحة المرتبطة بها، لتحويل البلاد إلى ساحة استنزاف للولايات المتحدة، بحيث تُستخدم الهجمات الصاروخية أو عمليات الاستهداف بالعبوات والطائرات المسيّرة كأداة لإيصال رسائل سياسية وعسكرية دون الدخول في حرب مباشرة.<sup>(7)</sup>

هذا النمط من المواجهة جعل العراق يبدو وكأنه ساحة اختبار متواصل لإرادة الطرفين. فكلما حاولت الولايات المتحدة تعزيز وجودها أو فرض ضغوط جديدة على طهران، ردت الأخيرة عبر تصعيد أذرعها المسلحة في العراق. وفي لحظات محددة، كان التصعيد يبلغ ذروته، كما في حادثة اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس مطلع عام 2020، والتي نفذتها الولايات المتحدة قرب مطار بغداد. هذا الحدث لم يكن مجرد عملية عسكرية نوعية، بل محطة مفصلية أعادت تعريف قواعد الاشتباك بين واشنطن وطهران على الأراضي العراقية، وأدخلت البلاد في مرحلة جديدة من التوتر وعدم الاستقرار.

رد إيران لم يكن مباشرًا على الأراضي الأمريكية، بل جاء عبر استهداف قواعد تضم قوات أمريكية داخل العراق، مثل قاعدة عين الأسد. وهكذا بدا العراق مسرحًا لتبادل الرسائل الانتقامية بين القوتين، في حين وجد نفسه كدولة عاجزًا عن ضبط الإيقاع أو فرض سيادته على مسار الأحداث. هذا الوضع ولد إشكالية سيادية خطيرة: فالعراق أصبح مطالبًا في نظر مواطنيه بالدفاع عن كرامته واستقلاله، لكنه في الوقت ذاته واقع تحت تأثير ضغوط هائلة من قوتين لا يمكنه مجابهتهما بمفرده.<sup>(8)</sup>

ولم تقتصر تداعيات هذا الصراع على الجانب الأمني فقط، بل انعكست بشكل مباشر على المشهد السياسي الداخلي. إذ باتت القرارات الحكومية العراقية خاضعة لمعادلات معقدة، حيث يُحسب كل موقف رسمي في ضوء مدى قبوله أمريكيًا أو إيرانيًا. فمحاولة الميل نحو واشنطن تعني إثارة غضب الفصائل المسلحة وإيران، بينما التقارب المفرط مع طهران يؤدي إلى ضغوط أمريكية اقتصادية وعسكرية. هذه الحالة من "التوازن السلبي" جعلت السيادة العراقية مفهومًا نسبيًا أكثر من كونه واقعًا فعليًا.

على المستوى الشعبي، ساهمت هذه المواجهة غير المباشرة في تعميق أزمة الثقة بين المواطن العراقي ومؤسسات الدولة. فالكثير من العراقيين ينظرون إلى بلادهم كـ"ساحة لتصفية الحسابات" بين قوتين عظميين، أكثر من كونها دولة مستقلة قادرة على فرض إرادتها. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأصوات المطالبة بإخراج القوات الأجنبية كافة، سواء الأمريكية أو الفصائل الموالية لإيران، باعتبار ذلك الطريق الوحيد لإنقاذ العراق من لعبة المحاور.<sup>(9)</sup>

من زاوية أوسع، يمكن القول إن العراق بات يمثل نقطة ارتكاز في معادلة الصراع الدولي والإقليمي بين مشروعين متناقضين: مشروع أمريكي يهدف إلى تكريس وجود نفوذ غربي-عربي في المنطقة ومنع تشكل قوة إقليمية مهيمنة بقيادة إيران، ومشروع إيراني يعمل على تثبيت نفوذ طويل الأمد عبر أدوات سياسية وعسكرية، وجعل العراق جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيته الدفاعية والهجومية في آن واحد. وبين هذين المشروعين، وجد العراق نفسه في وضع هش، يحاول فيه الحفاظ على سيادته واستقراره، لكنه يظل محكوماً بالمتغيرات الخارجية أكثر من خياراته الداخلية.

يتضح من العرض السابق أن البعد السياسي والأمني في العلاقات العراقية-الإيرانية لا يمكن فهمه إلا من خلال دور الولايات المتحدة وتأثيرها المباشر وغير المباشر. فالعراق لم يعد مجرد طرف فاعل مستقل، بل أصبح ساحة مواجهة مفتوحة بين قوتين تتصارعان على النفوذ والسيطرة. وهذا الوضع، رغم أنه مكن بعض الأطراف العراقية من الاستفادة المرحلية عبر لعبة التوازن، إلا أنه عمق أزمات الدولة وأضعف فرصها في بناء مشروع سيادي مستقر. وهكذا يبقى العراق عالقاً بين مشروعين متناقضين: مشروع أمريكي قائم على الوجود العسكري والدعم السياسي، ومشروع إيراني يعتمد على الأحزاب والفصائل المسلحة، ليظل المستقبل مرهوناً بمدى قدرة العراق على إدارة هذا الصراع وتوظيفه لصالحه بدل أن يكون رهينة له.

### المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والاستراتيجي

لا يقتصر النفوذ الإيراني في العراق على الجانب السياسي والأمني فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى بعد اقتصادي واستراتيجي بالغ الأهمية، جعل من العراق أحد أهم ساحات التداخل بين واشنطن وطهران. فالعجز المزمن في البنية التحتية العراقية، والاعتماد الكبير على الموارد والسلع الإيرانية، فتح الباب أمام طهران لاستخدام الاقتصاد كأداة نفوذ وضغط، في حين تحاول الولايات المتحدة تطويع هذا الارتباط عبر العقوبات والإعفاءات. ومن هنا، يشكل الاقتصاد والطاقة، إلى جانب الموقع الاستراتيجي للعراق، محوراً أساسياً لفهم طبيعة العلاقات العراقية - الإيرانية في ضوء التأثير الأمريكي.

### أولاً: اعتماد العراق على الطاقة الإيرانية تحت القيود الأمريكية

لا يخفى أن قطاع الطاقة في العراق يشكل معضلة بنيوية متجذرة منذ عقود، إذ على الرغم من أن العراق يمتلك واحداً من أكبر الاحتياطات النفطية في العالم، إلا أنه يعاني عجزاً كبيراً في إنتاج الكهرباء وتوفير

الغاز الطبيعي لتشغيل محطاته الكهربائية. هذا التناقض بين وفرة الموارد وغياب الكفاءة في استغلالها يعود إلى تراكمات طويلة من الحروب المدمرة، والحصار الاقتصادي، وسوء الإدارة، والفساد المستشري في مؤسسات الدولة، فضلاً عن غياب التخطيط الاستراتيجي للاستثمار في البنية التحتية للطاقة.

هذه الفجوة المزمنة دفعت العراق إلى الاعتماد بشكل مباشر على إيران لتلبية جزء كبير من احتياجاته، حيث يستورد منها كميات معتبرة من الغاز لتشغيل محطات الكهرباء، إضافة إلى استيراد الطاقة الكهربائية الجاهزة عبر خطوط ربط مشتركة. وتشير التقديرات إلى أن ما يقارب ثلث حاجة العراق من الطاقة يتم تأمينها من الجانب الإيراني. هذا الاعتماد لم يكن مجرد صفقة تجارية بين بلدين متجاورين، بل تحوّل إلى ورقة ضغط سياسية واقتصادية تمسك بها طهران وتستخدمها في إدارة علاقتها ببغداد. ففي أوقات الأزمات أو التوترات السياسية، كانت إيران تخفض من إمدادات الكهرباء أو الغاز، الأمر الذي ينعكس مباشرة على حياة المواطن العراقي، فيزيد من حالة الغضب الشعبي تجاه الحكومة، ويظهر عجزها عن إدارة أهم القطاعات الخدمية.<sup>(10)</sup>

لكن هذا الارتباط الطاقوي لا يمكن فصله عن التأثير الأمريكي المباشر. فالولايات المتحدة، منذ انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران عام 2018 وبدء سياسة "الضغط القصوى"، فرضت عقوبات صارمة على قطاع الطاقة الإيراني. وبموجب هذه العقوبات، يُمنع أي طرف ثالث من التعامل مع إيران تجارياً أو مالياً، ما لم يحصل على استثناء خاص من وزارة الخزانة الأمريكية. وبما أن العراق لا يستطيع الاستغناء عن الغاز والكهرباء الإيرانيين في المدى المنظور، فقد أصبح مجبراً على الدخول في مفاوضات متكررة مع واشنطن للحصول على إعفاءات تسمح له باستمرار الاستيراد.

هذه الإعفاءات عادة ما تُمنح لفترات محدودة، تتراوح بين 45 و120 يوماً، وهو ما يضع بغداد في حالة دائمة من القلق والضغط. فمع اقتراب انتهاء كل فترة إعفاء، تجد الحكومة العراقية نفسها أمام معادلة صعبة: إما إرضاء واشنطن والالتزام بشروطها السياسية والأمنية، أو المخاطرة بحرمان البلاد من مصدر رئيسي للطاقة، بما يهدد بانهيار المنظومة الكهربائية، خصوصاً في فصل الصيف حيث يبلغ الاستهلاك ذروته. ومن هنا، تحولت أزمة الطاقة في العراق إلى أداة مساومة سياسية بيد كل من طهران وواشنطن، كلّ بحسب مصالحه وأولوياته.<sup>(11)</sup>

ويمكن القول إن هذه المعادلة تمثل نموذجاً مصغراً لطبيعة العلاقة الثلاثية: العراق محتاج لإيران لتأمين الكهرباء والغاز، وإيران تستخدم هذا الاحتياج كورقة ضغط سياسية، فيما تتحكم الولايات المتحدة في مفاتيح استمرار هذا التدفق عبر الإعفاءات من العقوبات. وبين الطرفين، يجد العراق نفسه عاجزاً عن تبني سياسة طاقة مستقلة، ويظل مرهوناً بالتوازنات الإقليمية والدولية.

إن استمرار هذا الوضع يطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل السيادة الاقتصادية للعراق، وقدرته على بناء منظومة طاقة وطنية مستقلة. فكلما طال أمد الاعتماد على إيران، ترسخت تبعية بغداد أكثر لطهران، وزاد

في المقابل نفوذ واشنطن باعتبارها الضامن الوحيد لاستمرار هذه المعادلة. وهو ما يعني أن ملف الطاقة في العراق لم يعد شأنًا داخليًا صرفًا، بل تحول إلى ورقة استراتيجية حساسة في معادلة الصراع بين إيران والولايات المتحدة، تُدار فصولها على حساب الاستقرار الداخلي وحاجات المواطنين اليومية.

### ثانيًا: التبادل التجاري بين العراق وإيران بين الحاجة وضغوط العقوبات

لم يقتصر التداخل الاقتصادي بين بغداد وطهران على قطاع الطاقة الحيوي فحسب، بل امتد ليشمل طيفًا واسعًا من مجالات التجارة والاستثمار. فقد أصبح العراق، خلال السنوات الأخيرة، أحد أهم الأسواق المستقبلية للسلع الإيرانية، وهو ما وفر لطهران منفذًا اقتصاديًا استراتيجيًا في ظل الضغوط والعقوبات الدولية المفروضة عليها. وتشمل هذه السلع المواد الغذائية، والمنتجات الزراعية، والسلع الاستهلاكية، والأجهزة الكهربائية، ومواد البناء، وحتى بعض المنتجات الصناعية التي لم يعد العراق قادرًا على إنتاجها محليًا بسبب تراجع قدراته الصناعية بعد 2003.

تشير الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل في بعض السنوات إلى ما يقارب 12 مليار دولار، مع وجود خطط وتصريحات سابقة من الجانبين تهدف إلى رفع هذا الرقم إلى 20 مليار دولار. وهذا الحجم الكبير من المبادلات يعكس بوضوح هشاشة الاقتصاد العراقي واعتماده المتزايد على السوق الإيرانية لتلبية متطلبات أساسية للمجتمع، خاصة في ظل ضعف الصناعة الوطنية، وتراجع الإنتاج الزراعي، وتفاقم الفساد الذي حال دون استثمار موارد العراق الاقتصادية في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

هذا الواقع منح إيران ورقة استراتيجية قوية، إذ لم يعد وجودها الاقتصادي في العراق مجرد مسألة تجارية، بل تحول إلى وسيلة ضغط سياسي. فطهران قادرة، عبر التحكم في تدفق السلع أو فرض شروط تجارية معينة، على التأثير في استقرار السوق العراقية، وبالتالي في المزاج الشعبي تجاه الحكومة. وقد لجأت إيران بالفعل في بعض الأوقات إلى استخدام أدواتها الاقتصادية لإيصال رسائل سياسية، سواء عبر رفع الأسعار أو تقليص الصادرات أو التحكم في نوعية السلع المصدرة.

في المقابل، تنظر الولايات المتحدة بعين الريبة والقلق إلى هذا الحجم من التبادل التجاري. فواشنطن ترى أن إيران تستفيد من السوق العراقية كأداة للالتفاف على العقوبات الاقتصادية القاسية التي تفرضها عليها، بل وتعتبر أن العراق يمثل متنفسًا أساسيًا لطهران للحصول على العملة الصعبة، سواء عبر التحويلات المالية أو عبر التجارة غير الرسمية والتهريب عبر المنافذ الحدودية. ولذلك عملت الإدارة الأمريكية على فرض قيود متزايدة على النظام المالي العراقي، بما في ذلك فرض إجراءات رقابية على البنك المركزي وبعض المصارف، بحجة منع وصول الدولار الأمريكي إلى إيران.<sup>(12)</sup>

لقد وضعت هذه الضغوط الحكومية العراقية في معادلة شديدة التعقيد: فمن جهة، لا تستطيع بغداد أن تتخلى عن السلع الإيرانية التي تمثل حاجة يومية لملايين المواطنين، خصوصًا أن البدائل من الأسواق الأخرى

إما غير متوفرة بالكمية الكافية أو تأتي بتكلفة أعلى. ومن جهة أخرى، فإن استمرار هذا الاعتماد التجاري يضع الاقتصاد العراقي تحت تهديد العقوبات الأمريكية، ما قد ينعكس على القطاع المالي بأكمله ويضر بسمعة العراق الدولية ويقيد تعاملاته مع البنوك العالمية.

وهكذا، أصبح التبادل التجاري ساحة أخرى للصراع غير المباشر بين واشنطن وطهران، حيث يسعى كل طرف لاستخدام الورقة الاقتصادية لترجيح كفته في العراق. وبين هذين الضغطين، يجد العراق نفسه مضطراً إلى اتباع سياسة "المشي على الحبل المشدود": فهو يحاول من جانب الإبقاء على العلاقات التجارية مع إيران لتأمين احتياجاته، ومن جانب آخر يسعى لطمأنة الولايات المتحدة عبر اتخاذ خطوات شكلية أو جزئية للحد من حجم التبادل أو مراقبته، دون أن يقطع الشريان الاقتصادي الذي يربطه بطهران.

إن هذه الازدواجية جعلت الاقتصاد العراقي رهينة لصراع إقليمي ودولي لا يملك أدوات حسمه، وأكدت أن القرارات الاقتصادية في بغداد لم تعد محض شأن داخلي، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من لعبة النفوذ بين الولايات المتحدة وإيران، حيث تتحول أبسط تفاصيل السوق المحلية إلى انعكاس مباشر للتوازنات السياسية والعقوبات الدولية.

### ثالثاً: العراق كعمق استراتيجي لإيران وكورقة في الصراع مع واشنطن

لم يكن نفوذ إيران في العراق مجرد انعكاس لعلاقات جوار تقليدية أو تبادل مصالح اقتصادية، بل اتخذ منذ عام 2003 أبعاداً استراتيجية أعمق، إذ بات العراق بالنسبة لطهران عنصراً أساسياً في منظومتها الدفاعية والإقليمية. فالعراق لا يُعد بالنسبة لإيران مجرد جار، بل "حزماً أمنياً" و"خط دفاع أول" أمام التهديدات القادمة من الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل. هذا الإدراك الاستراتيجي دفع إيران إلى الاستثمار بكثافة في الساحة العراقية، عبر الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، لضمان بقاء العراق جزءاً من دائرة نفوذها المباشر.<sup>(13)</sup>

إن موقع العراق الجغرافي – الممتد عبر حدود طويلة مع إيران تصل إلى أكثر من 1400 كيلومتر – جعله بمثابة منطقة عازلة تمنح طهران عمقاً استراتيجياً يقيها من أي محاولة لمحاصرتها أو تهديد أمنها القومي. كما أن الروابط المذهبية والدينية والاجتماعية عززت من سهولة التمدد الإيراني في الداخل العراقي، بحيث وجدت طهران بيئة مواتية لتوسيع نفوذها السياسي والأمني. ولذا، فإن إيران لم تتعامل مع العراق بصفته دولة مستقلة ذات سيادة مكتملة، بل باعتباره ساحة استراتيجية ينبغي حمايتها والسيطرة عليها كي لا تتحول إلى منصة تهديد ضدها.<sup>(14)</sup>

تتجلى الأهمية الاستراتيجية للعراق بالنسبة لإيران في ثلاثة أهداف رئيسية:

1. منع تحول العراق إلى قاعدة أمريكية: إذ تعتبر طهران أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يشكل تهديدًا مباشرًا لها، لذلك عملت باستمرار على دعم الفصائل المسلحة التي تضغط لإخراج القوات الأمريكية أو على الأقل تقليص نفوذها.
2. ضمان استمرار مصالحها الاقتصادية: فالعراق يمثل سوقًا حيوية لتصريف السلع الإيرانية، ومنفذًا ماليًا مهمًا للالتفاف على العقوبات الدولية. وبالتالي، فإن الحفاظ على علاقات اقتصادية متينة مع بغداد هو جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الإيرانية.
3. استخدام العراق كورقة تفاوضية: حيث ترى إيران أن العراق يمكن أن يشكل نقطة ضغط في أي مفاوضات مع الولايات المتحدة أو الغرب، سواء في ما يتعلق بالملف النووي أو بالوجود الإيراني في المنطقة.

لقد ظهر هذا البعد الاستراتيجي بوضوح بعد اغتيال قاسم سليماني في بغداد مطلع عام 2020. فقد أكدت القيادة الإيرانية أن الرد لن يكون في واشنطن أو نيويورك، بل "عبر الحلفاء" في المنطقة، في إشارة مباشرة إلى الفصائل العراقية الموالية لها. ومن هنا، بات العراق أداة رئيسية في يد إيران لتوجيه رسائل إلى الولايات المتحدة، مما جعله ساحة أساسية للصراع غير المباشر بين الطرفين. لكن هذا الاستخدام للعراق كورقة ضغط جعل البلاد في كثير من الأحيان تدفع ثمنًا باهظًا، إذ تحولت أراضيها إلى مسرح لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية، بدلًا من أن تكون دولة مستقلة تحدد موقعها بناءً على أولوياتها الوطنية.

أما الولايات المتحدة، فقد استوعبت تمامًا هذه الأهمية التي توليها إيران للعراق. لذلك سعت إلى تقويض قدرة طهران على توظيف العراق في صراعاتها الإقليمية والدولية. فمارست ضغوطًا متكررة لسحب السلاح من أيدي الفصائل المسلحة التابعة لإيران، وفرضت عقوبات على شخصيات وقوى سياسية مرتبطة بها، في محاولة لتقليص نفوذها. كما عملت على تعزيز مؤسسات الدولة العراقية الأمنية والعسكرية، ودعمت مشاريع لإعادة بناء الجيش والشرطة بعيدًا عن تأثير إيران، مع الدفع في الوقت ذاته باتجاه توثيق علاقات العراق مع محيطه العربي، وخاصة دول الخليج، لخلق توازن يحد من النفوذ الإيراني.<sup>(15)</sup>

إلا أن هذه الجهود الأمريكية غالبًا ما اصطدمت بواقع سياسي واجتماعي معقد. فإيران، عبر شبكة علاقاتها المتجذرة في العراق، لا تزال تمتلك أدوات قوية تمكّنها من تعطيل أو إبطاء أي مشروع يهدف إلى تقليص نفوذها. كما أن الانقسامات الداخلية العراقية – الطائفية والسياسية – تمنح طهران قدرة على المناورة، إذ تستطيع توظيف هذه الانقسامات لصالحها، بما يحول دون تشكل جبهة عراقية موحدة قادرة على اتخاذ قرار مستقل يوازن بين مصالح القوى الكبرى.

إن العراق في هذه المعادلة ليس مجرد طرف متأثر، بل أصبح رهينة للعبة المحاور. فهو من جهة يمثل عمقًا استراتيجيًا لإيران يضمن لها الاستمرار في مواجهة الضغوط الغربية، ومن جهة أخرى يمثل ورقة

تستخدمها واشنطن للضغط على طهران عبر العقوبات والوجود العسكري. وبين هذا وذاك، يجد العراق نفسه محاصراً، عاجزاً عن تحويل موقعه الجغرافي وثقله الاقتصادي إلى قوة تفاوضية مستقلة، بل أصبح في كثير من الأحيان أداة تُستخدم لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية على حساب استقراره الداخلي.<sup>(16)</sup>

يتضح من العرض أن البعد الاقتصادي والاستراتيجي للعلاقات العراقية - الإيرانية مشروط بشكل مباشر بالتأثير الأمريكي. فالحاجة العراقية للطاقة والسلع الإيرانية تمنح طهران ورقة نفوذ قوية، لكن هذه الورقة لا تكتمل دون الضغوط الأمريكية التي تتحكم في الإعفاءات والعقوبات والتحويلات المالية. وبذلك، تتحول كل خطوة اقتصادية أو استراتيجية في العراق إلى انعكاس لصراع ثلاثي الأبعاد: حاجة عراقية ملحة، نفوذ إيراني متجذر، وضغوط أمريكية متواصلة.

إن هذه المعادلة تجعل العراق في موقع هش اقتصادياً واستراتيجياً، حيث يصعب عليه أن يحقق استقلالاً فعلياً في قراراته ما لم يُعد صياغة علاقاته الخارجية على نحو يوازن بين حاجاته الداخلية وتحديات بيئته الإقليمية والدولية.

#### المبحث الثاني: مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية

إن مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية لم يعد رهناً بالمعادلة الداخلية وحدها، بل أصبح مرتبطاً بصورة مباشرة بالتحويلات الدولية والإقليمية التي تعيد صياغة موازين القوى في المنطقة. فمع تراجع أو احتمال انسحاب الوجود الأمريكي، يثور التساؤل حول ما إذا كان العراق سيتحول إلى ساحة مفتوحة للنفوذ الإيراني، أم سيتمكن من بلورة توازن يحد من هيمنة طرف على حساب آخر. كما أن المتغيرات الإقليمية، مثل التقارب السعودي - الإيراني، والمباحثات المتعلقة بالاتفاق النووي، تضيف أبعاداً جديدة لهذه العلاقة، إذ قد تمنح العراق فرصة لإعادة التوضع بين محاور متعددة، أو قد تجعله أكثر عرضة لأن يكون ساحة لتصفية الحسابات. ومن هنا، تبرز أهمية هذا المبحث في استشراف السيناريوهات المحتملة، وتحليل موقع العراق في المعادلة الثلاثية (العراق - إيران - أمريكا) ضمن النظام الإقليمي الجديد.

#### المطلب الأول: احتمالات التوازن في غياب أو تراجع الدور الأمريكي

منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003، شكّل الوجود الأمريكي في العراق عاملاً أساسياً في تحديد مسار العلاقات العراقية - الإيرانية، إذ لعبت واشنطن دور "الوازن" بين النفوذ الإيراني المتصاعد وبين محاولات بغداد للحفاظ على قدر من الاستقلالية. إلا أن النقاش حول مستقبل العراق لم يعد ينفصل عن مسألة تراجع أو انسحاب القوات الأمريكية، وهو سيناريو بات مطروحاً بقوة مع تغير الأولويات الاستراتيجية لواشنطن، وتوجهها نحو آسيا لمواجهة الصين، وتقليص انخراطها العسكري المباشر في الشرق الأوسط. ومن هنا، يبرز التساؤل الجوهرى: كيف ستكون طبيعة العلاقة بين بغداد وطهران في حال غياب أو تراجع هذا الدور

الأمريكي؟ يمكن تصور مسارين رئيسيين: سيناريو هيمنة النفوذ الإيراني، وسيناريو العراق المتوازن بين طهران وواشنطن.

## أولاً: سيناريو هيمنة النفوذ الإيراني

### 1- معطيات السيناريو

في حال قررت الولايات المتحدة تقليص وجودها العسكري والسياسي في العراق أو الانسحاب بشكل شبه كامل، فإن إيران ستكون الطرف الأكثر استفادة. فإيران تمتلك شبكة واسعة من النفوذ السياسي والعسكري والاجتماعي داخل العراق، تمتد من الأحزاب الموالية لها في البرلمان والحكومة، إلى الفصائل المسلحة المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، فضلاً عن النفوذ الثقافي والديني المتجذر في المجتمع العراقي عبر المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية.

هذا النفوذ المتعدد الأبعاد يجعل من إيران الطرف الأكثر جاهزية لملء أي فراغ قد تتركه الولايات المتحدة. فطهران لا تحتاج إلى إعادة تأسيس أدواتها داخل العراق، لأنها قائمة بالفعل وتعمل بفعالية منذ سنوات.

### 2- أبعاد الهيمنة المتوقعة

#### أ- البعد السياسي

في حال غياب الضغط الأمريكي أو تراجع، سيجد الحلفاء السياسيون لإيران في العراق مساحة أوسع للحركة داخل البرلمان والحكومة. إذ إن العديد من القوى السياسية العراقية، ولا سيما ذات الطابع الديني أو العقائدي، ترتبط بعلاقات وثيقة مع طهران، سواء عبر الدعم التاريخي الذي تلقتة خلال فترة معارضة نظام صدام حسين، أو من خلال التمويل والرعاية التي توفرها إيران منذ 2003. ومع ضعف الدور الأمريكي في موازنة هذه القوى، يمكن لإيران أن توسع هيمنتها عبر فرض أجندتها السياسية بشكل مباشر.

هذا التوسع قد ينعكس على طبيعة السياسات الخارجية للعراق، حيث يصبح الميل نحو طهران أو التوافق مع مواقفها الإقليمية أكثر وضوحاً، خاصة في الملفات المتعلقة بسوريا ولبنان واليمن. كما قد يتجلى النفوذ الإيراني في قدرة حلفائها على صياغة تحالفات إقليمية بديلة، تُبعد العراق عن محيطه العربي والخليجي، وتجعله جزءاً من محور إقليمي بقيادة طهران. أما داخلياً، فقد يتعمق الاستقطاب الطائفي إذا ما استمر الحضور الإيراني دون توازن مقابل، وهو ما يهدد بإضعاف مفهوم الدولة الوطنية لصالح الولاءات الحزبية والعبارة للحدود.<sup>(17)</sup>

## ب- البعد الأمني

الجانب الأمني يُعد من أخطر أبعاد الهيمنة الإيرانية المحتملة في العراق. فالفصائل المسلحة الموالية لطهران، والتي تندرج تحت مسمى "الحشد الشعبي" أو تعمل خارجه، تمثل القوة الأكثر تنظيمًا وتسليحًا مقارنة بالمؤسسات الأمنية الرسمية. ومع غياب أو تراجع الدعم الأمريكي للمؤسسة العسكرية العراقية، قد تتحول هذه الفصائل إلى القوة العسكرية المهيمنة، ليس فقط في مواجهة التحديات الأمنية الداخلية، بل أيضًا في فرض أجندتها السياسية على الدولة.

إن تحرر هذه الفصائل من القيود والرقابة قد يؤدي إلى تضاعف نفوذها، بحيث تصبح المرجعية الأمنية الأولى في مناطق واسعة من العراق، وهو ما يعزز منطق "الدولة الموازية" التي تعمل داخل الدولة الرسمية. بل إن بعض الفصائل قد تتجاوز الحدود العراقية لتلعب أدوارًا إقليمية أوسع، انسجامًا مع استراتيجية "محور المقاومة"، وهو ما يجعل من العراق قاعدة متقدمة لمشاريع إيرانية تمتد إلى سوريا ولبنان. وفي مثل هذا السيناريو، يتعرض العراق لخطر فقدان سيادته الأمنية بشكل شبه كامل، ويصبح مسرحًا لصراعات إقليمية مفتوحة.

## ج- البعد الاقتصادي

من الناحية الاقتصادية، ستستفيد إيران بشكل كبير من غياب الضغوط الأمريكية على بغداد. فالتجارة الثنائية، التي تعاني أصلاً من قيود العقوبات، ستشهد توسعاً ملحوظاً، مما يمنح إيران فرصة لتعويض جزء من خسائرها الناتجة عن الحصار الاقتصادي الدولي. العراق، الذي يعتمد بشكل كبير على السلع الإيرانية في مختلف المجالات، قد يجد نفسه أكثر التصاقاً بالاقتصاد الإيراني، سواء عبر زيادة حجم الواردات، أو من خلال اتفاقيات اقتصادية طويلة الأمد تفرضها طهران.

إضافة إلى ذلك، قد تتمكن إيران من فرض شروط اقتصادية أكثر جرأة، مثل المطالبة بتسديد مستحقاتها بالعملة الصعبة أو بزيادة الاستثمارات في قطاعات حيوية عراقية، بما يعزز من نفوذها داخل السوق العراقية. وهذا الأمر سيجعل الاقتصاد العراقي مرهوناً بإرادة طهران، ويزيد من هشاشته أمام الأزمات الإقليمية والدولية، لا سيما في ظل استمرار الفساد وضعف الصناعة المحلية.<sup>(18)</sup>

## د- البعد الاستراتيجي

أما على الصعيد الاستراتيجي، فإن هيمنة إيران على العراق ستجعله منصة متقدمة لمواجهة خصومها الإقليميين والدوليين. فالعراق، بموقعه الجغرافي المتأخم لإيران والمطل على الخليج، يمثل نقطة ارتكاز مهمة يمكن لطهران استثمارها لتعزيز حضورها الإقليمي. ومع غياب التوازن الأمريكي، قد يتحول العراق إلى قاعدة سياسية وعسكرية تستخدمها إيران في إرسال الرسائل إلى الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين وإسرائيل.

هذا الاستخدام للعراق كساحة صراع استراتيجي قد يزيد من احتمالية تعرضه لضربات عسكرية أو هجمات بالوكالة، مما يهدد استقراره الداخلي بشكل مباشر. كما أن تحوله إلى "جبهة مفتوحة" بين إيران وخصومها قد يحرم بغداد من فرص الاستثمار والتنمية، ويجعلها تدور في فلك التجاذبات الإقليمية والدولية، بدلاً من أن تلعب دوراً مستقلاً أو وسطياً.<sup>(19)</sup>

### 3- المخاطر المترتبة

- رغم أن هذا السيناريو يبدو منطقيًا من حيث فرص تحقق النفوذ الإيراني، إلا أنه لا يخلو من تحديات:
- قد يثير هيمنة إيران بشكل علني ردود فعل داخلية عراقية رافضة، خصوصًا من القوى الوطنية والتيارات الشعبية التي ترى في النفوذ الإيراني تهديدًا للسيادة.
  - قد يدفع دول الخليج وتركيا إلى تعزيز تدخلها في العراق لموازنة النفوذ الإيراني، ما يخلق بيئة صراع جديدة.
  - احتمال أن تستخدم إسرائيل أو الولايات المتحدة نفسها العراق كساحة لاستهداف الأذرع الإيرانية، كما حدث في بعض الضربات الجوية السابقة.

### ثانيًا: سيناريو العراق المتوازن بين طهران وواشنطن

#### 1- معطيات السيناريو

في حال قررت الولايات المتحدة تقليص وجودها، لكنها أبقّت على حضور سياسي واقتصادي ودبلوماسي فعال، فإن العراق قد يجد فرصة لإعادة صياغة موقعه بما يجعله أكثر توازنًا. هذا التوازن لا يعني استقلالاً كاملاً عن النفوذ الإيراني، ولكنه يعني محاولة بغداد إدارة العلاقة بين الطرفين بطريقة أكثر برامجانية.<sup>(20)</sup>

العراق قد يستفيد من أدوات عدة لتحقيق هذا التوازن:

- موقعه الجغرافي كجسر بين الخليج وإيران.
- موارده النفطية التي تمنحه ثقلًا اقتصاديًا عالميًا.
- رغبته المتزايدة في الانفتاح على العالم العربي ودول الخليج، مع الاحتفاظ بعلاقات قوية مع إيران.

#### 2- أبعاد التوازن المحتمل

- البعد السياسي: قد تسعى بغداد إلى تشكيل حكومات أكثر وسطية، تتوزع فيها القوى الموالية لإيران وتلك القريبة من الولايات المتحدة أو من المحيط العربي، مما يقلل من الانفراد الإيراني بالقرار.

- البعد الأمني: يمكن تعزيز دور المؤسسات العسكرية العراقية، كالجيش والشرطة، للحد من تفوق الفصائل المسلحة، مع إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة مع طهران لتجنب الصدام المباشر.
- البعد الاقتصادي: قد يفتح العراق أكثر على الاستثمارات العربية والغربية، مما يقلل من اعتماده الكلي على إيران، دون أن يلغي الحاجة إليها في بعض القطاعات الحيوية كالكهرباء والتجارة.
- البعد الإقليمي: العراق قد يلعب دور "الجسر" بين إيران وجيرانه العرب، ويستثمر علاقاته مع الطرفين لتعزيز دوره كوسيط إقليمي بدلاً من أن يكون ساحة صراع.

### 3-التحديات أمام هذا السيناريو

تحقيق التوازن ليس مهمة سهلة، إذ يواجه العراق عقبات عديدة:

- استمرار قوة الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران، وصعوبة تقليص نفوذها دون صدام مباشر.
- إمكانية أن ترى إيران في سياسة التوازن تهديداً لمصالحها الحيوية، فتعمل على عرقلتها من الداخل.
- احتمال أن تضغط الولايات المتحدة أو حلفاؤها الخليجيون على بغداد لاتخاذ مواقف أكثر حسماً ضد طهران، ما يعيد العراق إلى مربع الصراع.<sup>(21)</sup>

يمكن القول إن مستقبل العلاقات العراقية – الإيرانية في غياب أو تراجع الدور الأمريكي يدور بين مسارين رئيسيين: إما هيمنة النفوذ الإيراني بشكل أكبر، بما يحول العراق إلى عمق استراتيجي خالص لطهران، أو توجه بغداد نحو تحقيق نوع من التوازن بين الطرفين عبر الاستفادة من موقعها الجغرافي وثرواتها الاقتصادية وعلاقاتها المتنوعة. وكلا السيناريوهين يحمل فرصاً وتحديات: الأول قد يمنح إيران نفوذاً واسعاً لكنه يعرض العراق لمزيد من العزلة والصراعات الإقليمية، أما الثاني فيفتح الباب أمام عراق أكثر استقلالية لكنه يتطلب إرادة سياسية قوية وقدرة مؤسسية حقيقية على إدارة التوازنات.

### المطلب الثاني: التحولات الإقليمية والدولية وانعكاسها على العراق

لم تعد العلاقات العراقية – الإيرانية رهينة لعواملها الداخلية فحسب، بل أضحت مرتبطة بشكل وثيق بالتحولات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة والعالم. فالعراق، بحكم موقعه الجغرافي وثقله الديمغرافي وموارده الطبيعية، أصبح حلقة محورية في معادلة الصراع والتوازن بين إيران والولايات المتحدة من جهة، وبين إيران ومحيطها العربي من جهة أخرى. ومع بروز متغيرات جديدة على الساحة الدولية، مثل التقارب السعودي – الإيراني، والمفاوضات المتعثرة حول الاتفاق النووي، إضافة إلى إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، يجد العراق نفسه في قلب هذه التحولات، سواء كفاعل يسعى لتوظيفها لصالحه أو كساحة تُعكس عليها هذه التغيرات.

## أولاً: أثر التقارب السعودي - الإيراني على النفوذ في العراق

شهدت المنطقة منذ عام 2023 تحولاً مهماً تمثل في استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران برعاية صينية. هذا الحدث لم يكن مجرد خطوة بروتوكولية، بل عكس إدراكاً متبادلاً من الطرفين بضرورة تخفيف التوترات التي استنزفت مواردتهما، والانفتاح على مرحلة جديدة من الحوار. ولأن العراق كان ساحة بارزة للتنافس السعودي - الإيراني خلال العقدين الماضيين، فإن هذا التقارب يحمل انعكاسات مباشرة على وضعه الداخلي.

1. **تقليص التوتر داخل العراق:** من المتوقع أن يؤدي هذا التقارب إلى تخفيف حدة الاستقطاب السياسي والطائفي داخل العراق، حيث كانت المواجهة بين المحورين الإيراني والسعودي تُترجم إلى دعم لقوى محلية متعارضة. ومع انفتاح البلدين على الحوار، قد يجد العراق نفسه أقل عرضة لأن يكون ساحة صراع مباشر، وأكثر قدرة على التفرغ لترتيب أوضاعه الداخلية.
2. **فتح الباب أمام استثمارات خليجية:** التقارب قد يشجع السعودية ودول الخليج الأخرى على زيادة استثماراتها في العراق، خصوصاً في قطاعات الطاقة والبنية التحتية، وهو ما قد يوفر لبغداد بدائل اقتصادية تقلل من اعتمادها المفرط على إيران. لكن هذا الانفتاح سيظل رهيناً بمدى جدية إيران في السماح بمساحة أكبر للعراق للانفتاح على محيطه العربي دون عراقيل.
3. **تحدي النفوذ الإيراني:** رغم أن طهران قد تُظهر انفتاحاً على هذا التقارب، إلا أنها تدرك أن أي حضور سعودي متزايد في العراق قد يحد من نفوذها. لذلك، من المتوقع أن تعمل على إدارة هذا الملف بحذر، فتسمح بمساحة معينة للتعاون العربي - العراقي، لكنها ستسعى إلى منع أي تمدد سعودي يُهدد عمقها الاستراتيجي.<sup>(22)</sup>

## ثانياً: الاتفاق النووي أو فشله وأبعاده على العراق

من بين أهم الملفات الدولية التي تنعكس بشكل مباشر على العراق مسألة الاتفاق النووي الإيراني. فالمفاوضات المتكررة بين طهران والدول الغربية، وما تخللها من انسحاب أمريكي عام 2018، ثم محاولات لإحيائها لاحقاً، جعلت من مستقبل هذا الاتفاق أحد العوامل الأساسية في تحديد مستوى التوتر أو الانفراج في المنطقة.

### 1. في حال نجاح الاتفاق النووي:

#### أ- انعكاسات اقتصادية مباشرة

إن نجاح المفاوضات حول الاتفاق النووي وإعادة دمج إيران في المنظومة الاقتصادية العالمية من خلال رفع أو تخفيف العقوبات، سيترك أثراً مباشراً على الاقتصاد العراقي. فإيران، التي عانت لسنوات من الحصار

الاقتصادي والعزلة المالية، ستمكن من العودة إلى الأسواق العالمية بقوة، ما يعني زيادة قدراتها الإنتاجية والتصديرية. وبالنسبة للعراق، الذي يعتمد على الغاز والكهرباء الإيرانيين بشكل كبير، فإن استقرار الاقتصاد الإيراني سيعني ضمان تدفق هذه الإمدادات بشكل أكثر انتظامًا وأقل عرضة للتقلبات المرتبطة بالعقوبات. إضافة إلى ذلك، فإن انفتاح إيران على العالم قد يفتح المجال أمام مشاريع اقتصادية مشتركة مع العراق في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة. فإيران قد تستثمر في العراق بشكل أكبر، والعكس صحيح، خاصة أن البلدين يتشاركان حدودًا طويلة وأسواقًا متداخلة. كما سيستفيد العراق من انخفاض نسبي في أسعار السلع المستوردة من إيران، نتيجة تراجع تكاليف الإنتاج والنقل بعد رفع العقوبات.

#### ب- فرص لتعزيز المشاريع الإقليمية المشتركة

نجاح الاتفاق النووي قد يمنح العراق فرصة فريدة للاندماج في مشاريع إقليمية واسعة، إذ ستسعى إيران إلى استثمار الانفراج الدولي في تعزيز تعاونها مع دول الجوار. في هذا السياق، يمكن للعراق أن يستفيد من شبكات الربط الكهربائي الإقليمية، سواء عبر تعزيز الربط مع إيران نفسها أو من خلال الدخول في مشاريع مشتركة تربط العراق بدول الخليج عبر الأراضي الإيرانية.

كما أن العراق يمكن أن يصبح جزءًا من ممرات التجارة العابرة التي تسعى إيران لتطويرها في إطار مبادرة "الحزام والطريق" الصينية. فبغداد قد تتحول إلى عقدة استراتيجية لنقل البضائع والطاقة بين الشرق والغرب، مستفيدة من موقعها الجغرافي كممر بري طبيعي. هذه المشاريع لا تعزز الاقتصاد العراقي فحسب، بل تمنحه دورًا إقليميًا جديدًا يجعله أكثر فاعلية في محيطه.<sup>(23)</sup>

#### ج- تهدئة الصراع غير المباشر بين واشنطن وطهران على الأراضي العراقية

أحد أهم التداعيات المحتملة لنجاح الاتفاق النووي هو تخفيف حدة المواجهة غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران داخل العراق. فالتفاهم بين واشنطن وطهران على المستوى الدولي قد يقلل من حاجة إيران لاستخدام الفصائل المسلحة كورقة ضغط ضد القوات الأمريكية في العراق. وفي المقابل، ستخفف واشنطن من الضغوط السياسية والأمنية على الحكومة العراقية فيما يخص علاقتها بإيران.

هذا الانفراج سينعكس على الوضع الأمني الداخلي للعراق، حيث ستتراجع وتيرة الهجمات المتبادلة على القواعد الأمريكية أو المصالح الغربية، وهو ما يمنح بغداد متفessًا سياسيًا وأمنيًا. كما قد يتيح للحكومة العراقية فرصة أكبر للتركيز على قضاياها الداخلية، مثل مكافحة الفساد، وإعادة الإعمار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

#### د- أثر الانفراج على السيادة العراقية

نجاح الاتفاق النووي قد يعزز من هامش المناورة لدى العراق. ففي ظل أجواء الانفراج، لن يكون العراق مضطراً للوقوف على طرف ضد الآخر بنفس الحدة السابقة، بل يمكنه أن يلعب دور "الجسر" بين إيران والولايات المتحدة. هذا الدور، إذا أحسن استثماره، سيمنح العراق وزناً سياسياً أكبر في المنطقة، ويؤهله للقيام بدور الوسيط في النزاعات الإقليمية، كما فعل في استضافة جولات الحوار بين طهران والرياض.<sup>(24)</sup>

#### 2. في حال فشل الاتفاق النووي:

إن فشل المفاوضات بشأن الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية سيترك انعكاسات مباشرة على العراق، نظراً لارتباطه الوثيق اقتصادياً وأمنياً بكل من طهران وواشنطن.

أ- تصاعد الضغوط الأمريكية على بغداد: ستعمل الولايات المتحدة على تشديد مراقبتها للتعاملات الاقتصادية العراقية مع إيران، خصوصاً في ملف الطاقة والتحويلات المالية. فواشنطن ستضغط على بغداد لتقليص استيراد الغاز والكهرباء الإيرانيين، وستخضع المصارف العراقية لرقابة مشددة لمنع وصول الدولار إلى طهران. هذا الضغط قد يخلق توتراً متزايداً بين بغداد وواشنطن إذا عجزت الحكومة العراقية عن تلبية هذه المطالب.

ب- اعتماد إيران الأكبر على العراق: مع استمرار العقوبات الدولية، ستجد إيران في العراق منفذاً أساسياً للالتفاف على الحصار الاقتصادي. إذ سيزداد اعتمادها على السوق العراقية لتصريف منتجاتها، وعلى النظام المالي العراقي لتأمين بعض مواردها من العملة الصعبة. هذا الواقع سيضع بغداد أمام معادلة صعبة: فالتخلي عن التعامل مع إيران غير ممكن في ظل حاجتها الماسة للطاقة والسلع، لكن الاستمرار فيه قد يجلب عليها عقوبات أمريكية أو يضر بسمعتها المالية الدولية.

ج- العراق كساحة مواجهة أكثر سخونة: في ظل انسداد أفق المفاوضات، قد يتصاعد التوتر العسكري بين واشنطن وطهران على الأراضي العراقية. فالفصائل المسلحة الموالية لإيران قد تكثف هجماتها على القواعد الأمريكية أو المصالح الغربية كوسيلة ضغط، فيما قد ترد واشنطن بعمليات عسكرية نوعية تستهدف تلك الفصائل أو قياداتها. هذا السيناريو سيزيد من هشاشة الوضع الأمني الداخلي ويضعف قدرة بغداد على فرض سيادتها.

إذن، سواء نجح الاتفاق النووي أم فشل، يبقى العراق في قلب تداعياته: ففي حالة النجاح يفتح أمامه فرصاً اقتصادية وأمنية، وفي حالة الفشل يجد نفسه محاصراً بين ضغوط أمريكية متزايدة واعتماد إيراني أكبر عليه، مما يجعله أكثر عرضة للتحويل إلى ساحة مواجهة مباشرة بين الطرفين.<sup>(25)</sup>

### ثالثاً: موقع العراق في المعادلة الثلاثية (العراق - إيران - أمريكا) ضمن النظام الإقليمي الجديد

مع إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وبروز قوى جديدة مثل الصين وروسيا كفاعلين مهمين، يجد العراق نفسه في موقع حساس داخل المعادلة الثلاثية التي تربطه بإيران وأمريكا.

1. **العراق كوسيط محتمل:** لقد حاولت بغداد في السنوات الأخيرة لعب دور الوسيط بين طهران وواشنطن، وكذلك بين طهران والرياض. هذا الدور يعكس رغبة العراق في التحول من "ساحة صراع" إلى "جسر تواصل". نجاحه في هذا المسار يعتمد على مدى قدرته على تعزيز مؤسساته الداخلية وتقليل اعتماده على طرف خارجي واحد.

2. **العراق كرهينة للصراع:** على الجانب الآخر، قد يبقى العراق أسيراً للتجاذب بين واشنطن وطهران. فإذا تصاعد التوتر بينهما، سيكون العراق أول من يتأثر، سواء عبر استهداف القواعد الأمريكية أو عبر تصاعد نفوذ الفصائل المسلحة. وهذا السيناريو يعزز هشاشة الدولة العراقية ويفاقم أزماتها.<sup>(26)</sup>

3. **العراق في ظل النظام الإقليمي الجديد:** مع تقارب السعودية وإيران، ودخول الصين كراعٍ لبعض التفاهات، قد يُعاد رسم دور العراق كحلقة وسطية في مشاريع إقليمية كبرى، مثل مبادرة "الحزام والطريق" الصينية أو مشاريع الطاقة المشتركة. لكن نجاح هذا الدور يتطلب إرادة سياسية عراقية قوية، وقدرة على تحقيق التوازن بين الضغوط الأمريكية والحضور الإيراني.

إن التحولات الإقليمية والدولية الراهنة تضع العراق أمام مفترق طرق تاريخي. فالتقارب السعودي - الإيراني يفتح نافذة للتهدئة وفرصة لتعزيز استقلالية القرار العراقي، لكنه في الوقت نفسه قد يثير حساسيات في طهران. أما الاتفاق النووي، فإنه يمثل ورقة مزدوجة: نجاحه يمنح العراق استقراراً نسبياً وفرصاً اقتصادية، بينما فشله يضاعف الضغوط ويجعل العراق ساحة مواجهة مفتوحة. وفي النهاية، يبقى موقع العراق في المعادلة الثلاثية (العراق - إيران - أمريكا) مرهوناً بقدرته على إدارة التوازنات بدلاً من أن يكون رهينة لها، وبإمكانية تحوله من ساحة صراع إلى فاعل إقليمي يحجز لنفسه مكاناً في النظام الإقليمي الجديد.

### خاتمة

لقد أظهرت الدراسة أنّ العلاقات العراقية-الإيرانية لا يمكن قراءتها بمعزل عن التأثير الأمريكي، الذي ظلّ منذ 2003 محددًا رئيسيًا لمعادلة النفوذ داخل العراق. فواشنطن وطهران تعاملتا مع العراق كساحة نفوذ واستثمار استراتيجي، بينما وجد القرار العراقي نفسه محكومًا بمعادلة دقيقة تتقاطع فيها الحاجة الاقتصادية والقيود السياسية والأمنية. ومع صعود المتغيرات الإقليمية والدولية (الاتفاق النووي، التقارب السعودي-الإيراني، تبدل أولويات واشنطن)، بات مستقبل العراق مرهوناً بقدرته على إدارة هذه التوازنات بدلاً من الارتهاق لها.

## أولاً: النتائج

- 1- العراق تحوّل إلى ساحة اختبار مستمر بين مشروعين متعارضين، أحدهما أمريكي يعتمد على الوجود العسكري والضغط الاقتصادي، والآخر إيراني يركز على الأحزاب والفصائل والاعتمادات الاقتصادية.
- 2- اعتماد العراق على الغاز والكهرباء الإيرانيين تحت مظلة الإعفاءات الأمريكية جعله في وضع تبعية مزدوجة، حيث تتحكم طهران بالتدفق وواشنطن بالإعفاء.
- 3- العراق وفّر متنفساً اقتصادياً لإيران في ظل العقوبات، لكن هذا الانفتاح التجاري جعله أيضاً عرضة للقيود الأمريكية على التحويلات والقطاع المصرفي.
- 4- التقارب السعودي-الإيراني يخفّف حدة الاستقطاب ويوفر فرص استثمار، لكنه يهدد بخلق تنافس جديد، بينما يظل الاتفاق النووي عاملاً حاسماً في رسم ملامح الاستقرار أو التصعيد.

## ثانياً: التوصيات

- 1- تنويع مصادر الطاقة تدريجياً: عبر الاستثمار في الغاز المحلي والربط الكهربائي مع الخليج وتركيا، لتقليل التبعية لإيران والضغط الأمريكي في آن واحد.
- 2- تعزيز حوكمة النظام المالي: من خلال تحديث أدوات الامتثال والرقابة المصرفية لتقليل المخاطر المرتبطة بتهريب الدولار إلى إيران وضمان الثقة الدولية.
- 3- تقوية مؤسسات الدولة الأمنية: بحصر السلاح بيد الدولة تدريجياً، وتفعيل مسارات دمج وإصلاح الفصائل المسلحة بما يحد من «الدولة الموازية» داخل العراق.
- 4- اعتماد سياسة خارجية متوازنة: تقوم على دور الوسيط بين واشنطن وطهران، والانفتاح على الخليج، بما يحوّل العراق من ساحة صراع إلى حلقة وصل إقليمية.

## الهوامش:

- (<sup>1</sup>) سمير صالح. النفوذ الإيراني في العراق: التأثيرات والتحديات. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص. 112.
- (<sup>2</sup>) سيار الجميل عبد الحسين. العراق: دراسات في السياسة والاقتصاد. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2006، ص 30-31.
- (<sup>3</sup>) هلال، علي الدين، "الوجود العسكري الأمريكي في العراق: المضامين والدلالات بالنسبة للأمن الإقليمي"، مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص. 74-90.

- (<sup>4</sup>) عربي لادمي محمد. النفوذ الإيراني في العراق بعد 2003: الدوافع والانعكاسات"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 3، 2021، صفحات 883-905.
- (<sup>5</sup>) محمد الحسن العنّابي. الإرهاب والتمويل والدولة في العراق بعد 2003. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 142-143.
- (<sup>6</sup>) الجزيرة نت، كتائب حزب الله العراق إرهابية أميركيًا، 3 يوليو 2009، متاح على : <https://www.aljazeera.net/news/2009/7/3/كتائب-حزب-الله-العراق-إرهابية-أميركيًا> تاريخ الزيارة 2025/9/1.
- (<sup>7</sup>) محمد عبد الله، دور إيران في العراق بعد 2003، دار الفكر العربي، القاهرة، 2015، ص 132.
- (<sup>8</sup>) أحمد خالد، الأمن والسيادة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص 87.
- (<sup>9</sup>) يوسف محمود، "العراق بين نفوذ القوى الأجنبية وأزمة السيادة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 112.
- (<sup>10</sup>) حسين عبد الكريم، "العراق وإيران: الديناميات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الثنائية"، دار الفكر العربي، بيروت، 2019، ص 87.
- (<sup>11</sup>) علي مصطفى، "الأزمة الطاقوية في العراق وأبعادها السياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 102.
- (<sup>12</sup>) محمد سعيد، "العراق وإيران: التحديات الاقتصادية والسياسية في ظل العقوبات الأمريكية"، دار الفكر العربي، بيروت، 2020، ص 87.
- (<sup>13</sup>) أحمد عبد المجيد، "العراق وإيران: الواقع والتحديات"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص 112.
- (<sup>14</sup>) حسين عبد الكريم، "الأمن القومي الإيراني والعراق: دراسات في السياسة والجغرافيا"، دار الفكر العربي، بيروت، 2018، ص 95.
- (<sup>15</sup>) أحمد علي محمود، "السياسة الأمريكية في العراق وإيران: نفوذ وصراع"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 123.
- (<sup>16</sup>) خالد عبد الله سعيد، "العراق في صراع النفوذ الإقليمي والدولي"، دار الفكر العربي، بيروت، 2019، ص 87.
- (<sup>17</sup>) فؤاد حسين، "العراق في سياق الصراعات الإقليمية"، دار الكتاب العربي، بيروت، 2022، ص 115.
- (<sup>18</sup>) حسن علي حسين، "العراق وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية بعد 2003"، دار السعادة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 178.
- (<sup>19</sup>) عبد الكريم عارف، "العراق وديناميات الصراع الإقليمي"، دار المعرفة الجامعية، بغداد، 2021، ص 142.
- (<sup>20</sup>) محمد عبد الله العزاوي، "السياسة العراقية بين التوازنات الإقليمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 132.
- (<sup>21</sup>) خالد عبد الكريم، الأمن العراقي في ظل التحديات الإقليمية، دار الفكر العربي، بيروت، 2019، ص 98.

- (<sup>22</sup>) مروان عبد الله، السياسة الإقليمية وتأثيرها على العراق: دراسة في العلاقات السعودية الإيرانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2024، ص 142-144.
- (<sup>23</sup>) سمير يونس، العراق في السياسة الإقليمية: فرص وتحديات في ظل التطورات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2023، ص 88-90.
- (<sup>24</sup>) علي عبد الرحمن، العراق بين الاتفاق النووي والتوازن الإقليمي: آفاق السيادة والتوازن، دار الفكر العربي، القاهرة، 2024، ص 112-114.
- (<sup>25</sup>) محمد حسن، العراق بين المفاوضات النووية والتوتر الإقليمي: التحديات الأمنية والسياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 2023، ص 85-87.
- (<sup>26</sup>) علي العبادي، العراق بين الشرق والغرب: الديناميات الجديدة في النظام الإقليمي، مركز دراسات الشرق الأوسط، بغداد، 2024، ص 102-104.